المبحث الأول
النظرية التيوقراطية

تقسم هذه النظرية على قسمين، هما: نظرية الحق الإلهي المباشر ونظرية الحق الإلهي غير المباشر.

المطلب الأول
نظرية الحق الإلهي المباشر

يرى اصحاب هذه النظرية ان الدولة من خلق الله، فهو خالق كل شيئ بما في ذلك الدولة، وهو الذي يصطفي الحكام مباشرة للقيام بمهام الحكم، وبما ان الله هو الذي يختار الحكام ويمدهم بروح من عنده فيتوجب على الأفراد عدم مخالفتهم وان الحكام وفقا لذلك غير مسئولين عن اعمالهم أمام شعوبهم، وانما هم مسئولون أمام الله الذي اختارهم لهذه المهمة.

ان هذه النظرية كانت سائدة لدى بعض الشعوب في العصور القديمة نظرا لما كان للدين من أثر عميق في النفوس مما أدى إلى استغلال الحكام لهذه النظرية بل راح بعضهم يسبغ على نفسه صفة الربوبية، وهذا ما فعله الفراعنة حكام مصر سابقا[1].

١- كان الفرعون في مصر يلقب (هورس) وهو لقب الإله المعبود في عهد الأسرتين الأولى والثانية، أو بلقب (رع) وهو لقب الإله المعبود في عهد الأسرة الرابعة الفرعونية. انظر د.عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦١، ص٢٠.

ويلاحظ ان هذه النظرية لاقت استحسان بعض الحكام في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وعدوها اساسا لحكمهم حيث ذهب الملك (لويس الرابع عشر) أحد ملوك فرنسا إلى القول (ان سلطة الملوك مستمدة من تفويض الخالق، والله مصدرها وليس الشعب، وهم أي الملوك مسئولون أمام الله وحده عن كيفية استخدامها). كما اكد ذلك لويس الخامس عشر عندما سطر في مقدمة قانون اصدره في عام ١٧٧٠ (اننا لم نتلق التاج الا من الله فسلطة عمل القوانين هي من اختصاصنا وحدنا لا يشاركنا في ذلك أحد ولا نخضع في عملنا لأحد)[١].

المطلب الثاني
نظرية الحق الإلهي غير المباشر أو (العناية الإلهية)

ان هذه النظرية لا تختلف في جوهرها عن النظرية التي سبقتها حيث يرى اصحابها ان اساس السلطة هو الله، ولكن بدلا من القول ان اختيار الحكام يكون من الإله مباشرة يقولون ان الله هو الذي يختار الحكام ولكن بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال تدخل العناية الإلهية بترتيب الحوادث وتوجيهها مع ارادات الأفراد نحو اختيار شخص معين أو اسرة معينة للقيام بمهام الحكم، فالأفراد وان قاموا بمهمة اختيار الحكام الا ان هذا الاختيار لم يكن بمحض ارادتهم وانما بناءا على توجيه من الله.

تقدير النظرية التيوقراطية: ان النظرية التيوقراطية وبقسميها منتقدة لأنها غير صالحة ولا تقوى على الصمود والبقاء في عصر العلم والنور، لأنها تقوم على الغيبيات وتحط من قدر الإنسان وقدراته، وتؤدي إلى

١- د.محمد كامل ليلة، النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٢، ص٨٤.

استبداد الحكام واستخفافهم بالمحكومين على اساس انهم مسئولون أمام الله وغير مسئولين أمام شعوبهم، لإعتقادهم انهم فوق البشر. ومثال على ما تقدم قول امبراطور المانيا (غليوم الثاني) الذي كان يؤمن بالنظرية الدينية حيث قال في إحدى خطبه (انه يستمد سلطته من الله، وانه مختار من الله، ولذا فليس عليه ان يحفل بالرأي العام وبمشيئة البرلمان)[١]. لذا نرى ان هذه النظرية وجدت قديما لتبرير استبداد الحكام واستحواذهم على السلطة ومعارضتهم لأية مسألة من قبل الشعب، ومن الخطأ ان يصف بعض الكتاب هذه النظرية بالدينية لأنه (لايجوز ان يوصف مذهب من المذاهب، أو حركة من الحركات الاجتماعية أو السياسية بأنها مذاهب أو حركات دينية لمجرد كون اصحاب تلك المذاهب أو الحركات ينسبونها إلى الدين أو يطبعونها بطابع ديني، فهناك خرافات من صنع العقل البشري تنسب إلى الدين، ولايجوز من أجل ذلك ان توصف تلك الخرافات بأنها دينية)[٢].

١- المصدر نفسه، ص٨٦.

٢- د.عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والانظمة السياسية، المصدر السابق، ص٢٤.

المبحث الثاني
نظرية العقد الاجتماعي

ترجع هذه النظرية اساس نشأة الدولة إلى ارادة الأفراد، حيث ان الأفراد هم الذين اجتمعوا وقرروا إقامة مجتمع سياسي يخضع لإرادة عليا، وهذا يعني انهم اتفقوا على انشاء دولة، فالدولة وجدت نتيجة عقد ابرمته الجماعة.

ومع ان هذه النظرية تنسب إلى الفيلسوف الفرنسي (روسو) الا ان هناك الكثير من الفقهاء والمفكرين الذين تناولوا هذه النظرية بالدراسة. اما سبب نسبتها إلى (روسو) فيعود إلى انه عرضها بوضوح وعبر عن آراءه وآراء من سبقوه بأسلوب ثوري في كتابه الشهير (العقد الاجتماعي)[١].

وسبق (هوبز ولوك) (روسو) في تناول فكرة العقد الاجتماعي، ومع اتفاقهم حول عد العقد اساسا لقيام الدولة الا انهم تباينوا في تصوير حال الإنسان قبل قيام العقد، واطراف العقد ثم النتائج التي ترتبت على ذلك.

وسندرس بإيجاز رؤية كل واحد منهم للعقد الاجتماعي وذلك وفق الآتي:

١- د.محمد كامل ليلة، النظم السياسية، المصدر السابق، ص٨٩.

المطلب الأول
رؤية هوبز

أولا: حال الأفراد قبل قيام العقد: يرى (هوبز) ان حال الأفراد قبل قيام العقد ونشوء الدولة كانت تتسم بعدم الاستقرار والفوضى وكانت الغلبة للأقوياء والذل والهوان للضعفاء. ونتيجة لذلك اتسمت الحياة بالشقاء والبؤس وافتقر الأفراد للأمن والحرية. وبما ان ذلك يتعارض مع ما ينشده الإنسان من البحث عن الاستقرار والامن لذلك فكر الأفراد في ايجاد وسيلة تنقلهم من حالة الفوضى إلى حالة الاستقرار، واهتدوا إلى فكرة اختيار شخص من بينهم يكون حاكما لهم ويتولى مهمة التوفيق بين مصالح الأفراد المختلفة فضلا عن حمايتهم من أي اعتداء قد يتعرضون اليه والعمل على تحسين احوالهم واسعادهم.

ثانيا: أطراف العقد: يرى (هوبز) ان الاتفاق تم بين افراد الجماعة اما الفرد الذي اختاروه حاكما لهم فلم يكن طرفا في العقد.

ثالثا: النتائج: ان (هوبز) يرى ان الأفراد تنازلوا عن جميع حقوقهم إلى الحاكم الذي يختاروه ويجوز للحاكم ان يتصرف بتلك الحقوق دون قيد أو شرط. وبما ان الحاكم ليس طرفا في العقد فسلطته تكون مطلقة ولا يعد مسئولا أمام الأفراد، وانما على الأفراد الطاعة والخضوع للحاكم. اما تبرير ذلك فيعود إلى قول (هوبز) ان وضع الأفراد حتى مع استبداد الحاكم افضل في جميع الأحوال من وضعهم السابق قبل قيام العقد ونشوء الدولة.

ويتضح مما تقدم ان (هوبز) من أنصار الحكم المطلق، وكان من انصار الملكية في انكلترا ومن المؤيدين لتقوية سلطة الملوك.

المطلب الثاني
رؤية (لوك)

أولا: حـــال الأفراد قبل قيام العقد: يرى (لوك) ان الأفـراد قبل قيام العقد كانوا يعيشـون حالة طبيعية متمتعين بكامل حقوقهم، وذلك في ظل مبادئ القانون الطبيعي، ولكن بالنظر لتعدد المصالح وتعارضها وغموض أحكام القانون الطبيعي وعدم وجود القاضي المنصف الذي يفصل في المنازعات التـي تقوم بين الأفراد مما ادى إلى ان يقرر الأفراد الانتقال إلى حياة تقوم على اسـاس التعـاون بينهم وذلك من خلال تعاقدهـم واتفاقهم على اختيار شخص من بينهم يتولى مهمة ضمان حياة افضل لهم من الأولى.

ثانيا: أطـراف العقد: ان للعقد طرفيـن وفقا لرؤية (لـوك) وهما الأفراد والحاكم.

ثالثـا: النتائج: يرى (لوك) ان الأفراد لم يتنازلـوا عن كل حقوقهم وانما تنازلـوا عن جزء منها حسـب، ومن ثـم لايجوز للحاكـم ان يمس الجزء المتبقـي الـذي لم يتنازل عنه الأفراد فضلا عـن ذلك ان الحاكم طرف في العقد، وهذا يعني ان للأفراد عزله إذا ما اخل بشروط العقد واختيار شخص اخر يتولى مهمة الحكم أو العودة إلى حالتهم الطبيعية قبل قيام العقد.

ويلاحـظ ان لـوك لم يكن مـن أنصار الحكم المطلـق كما هو الحال بالنسبة ل(هوبز) وانما كان من انصار الحكم المقيد، ولذلك دافع عن ثورة سـنة ١٦٨٨ التي وقعت في انكلترا على أسـاس ان الملك (جيمس الثاني) اخل بشروط العقد ومن حق الشعب ان يعزله.

المطلب الثالث
رؤية (روسو)

أولاً: تصوير حال الإنســـان قبل قيام العقد: يرى (روسو) ان الإنسان قبل قيام العقد كان يتمتع بحرية كاملة واسـتقلال تـام، الا انه مع ذلك اتفق مع الآخريـن على إقامة نظام اجتماعي يحقق العدالة والمسـاواة بين الأفراد. ولكن لماذا تخلى الإنسان عن حاله الأولى؟ يجيب (روسو) عن ذلك بقوله، ان تعـدد مصالح الأفـراد وتعارضها وظهور ميول شـريرة لدى بعضهم ولدتهـا الرغبة في التملك والنزعة إلى السـيطرة، لذلك تعاقد الأفراد على إقامة مجتمع سياسـي جديد يخضع لسلطة عليا، وتأسيسا على ذلك ظهرت الدولة مستندة إلى العقد الاجتماعي الذي اقامه الأفراد.

ثانيا: اطراف العقد: يقول (روسو) ان الأفراد تنازلوا عن حقوقهم إلى هيئة عامة تشـمل جميـع الأفراد يطلق عليها (الارادة العامة للشـعب) ويرتب على ذلك وجود طرفين للعقد، الأول يتمثل بالشـخص الجماعي المسـتقل الذي يتكون من مجموع افراد الجماعة، اما الطرف الثاني فيشمل كل فرد من افراد الجماعة.

ثالثا: النتائج: وفقا لرؤية (روسو) فإن الحاكم ليس طرفا في العقد وانما هو بمثابة وكيل عن الأفراد يباشر السلطة نيابة عنهم، ولهم عزله متى ارادوا ذلـك، ويصـف الحكومة بقوله (انها هيئة وسـيطة بيـن الرعايا وصاحب السيادة من اجل الاتصال المتبادل بينهما، مكلفة بتنفيذ القوانين والمحافظة على الحرية المدنية والسياسية على السواء)[1].

١- أنظر كتاب (جان جاك روسـو) في العقد الاجتماعي، ترجمة (ذوقان قرقوط)، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٣، ص١٠٦.

تقديـر نظرية العقد الإجتماعي: وجهت انتقادات عديدة لهذه النظرية منهـا انهـا قائمة على الخيال وبعيـدة عن الواقع، إذ مـن الصعوبة بمكان تحقـق اتفاق جميع الأفراد على ابرام العقـد، والمعروف ان رضا الأفراد ركـن اساسـي في العقد حيث لايبـرم بدونه. والحقيقـة ان النقد الذي وجه لنظريـة العقد الاجتماعي يفقد قيمته بعد الرجوع إلى رأي (روسـو) وهو مـن أهم المنظرين لهـا، حيث ذكر بأن هذه النظرية هـي مجرد افتراض يمكـن بواسـطته تحقيق اهداف نبيلـة[١]. ولكن مع ما تقـدم لابد من القول ان لهذه النظرية ولاسـيما رؤية كل من (لوك) و(روسـو) مساهمة كبيرة في نشـر الوعي ضد النظم الإسـتبدادية، وتسليط الضوء على الدور المهم الذي يجب ان تقوم به الشـعوب في إقامة السلطة ومراقبة اعمالها. وكذلك لايمكن اغفال تأثير طروحات (روسـو) على رجال الثورة الفرنسية وفيما وضعـوا بعد ذلك من قواعد دسـتورية ولعل من اهمهـا نظريته عن مبدأ سيادة الأمة[٢].

١- أنظر في ذلك، د.محمد كامل ليلة، النظم السياسية، المصدر السابق، ص٩٦.
٢- نفس المصدر، ص٩٧.

المبحث الثالث
نظرية القوة

يرى انصار هذه النظرية ان الدولة نشأت عن طريق القوة والعنف، ففي بداية تكوين الدولة كان هناك نظاما اجتماعياً فرضه شخص أو جماعة على الآخرين بالقوة والإكراه[١].

ان هـذه النظرية وان كانت تنطـوي على قدر كبير من الصحة ولها اسـاس فـي التاريخ، إذ ان للقوة والحروب اثـر كبير في قيام بعض الدول حتـى في عصرنـا الحديث[٢]. ولكن مـع ذلك لايمكن الاعتمـاد على هذه النظرية لتفسـير نشـأة الدولة بشـكل مطلق، حيث لم تتطابق جميع الدول في أسـاس نشأتها، فهذه النظرية قد تكون صالحة لتفسير قيام بعض الدول وليس جميعها، حتى الدول التي قامت على أسـاس القوة لايمكن ان تعتمد على هذا العامل حسب وانما سيضاف عامل رضا المحكومين إلى العامل الأول في مرحلة لاحقة وذلك من اجل استمرار الحكام في السلطة.

١- ويرى بعض الفقه أن القوة لا تقتصر على الجانب العسـكري حسـب وإنما قد تكون قوة بدنية، أو قوة مستمدة من الهيبة أو قوة إقتصادية، انظر في ذلك، د.منذر الشاوي، القانون الدستوري، نظرية الدولة، منشورات مركز البحوث القانونية، بغداد، ١٩٨١، ص٥٦ وما بعدها.

٢- مثـال ذلك قيام دولة بنغلادش على أثر هزيمة باكسـتان في الحرب التي قامت بينها وبين الهند سنة ١٩٧١.

لقد كان الفقيه الفرنسي (ديجي)[١] من مؤيدي هذه النظرية حيث يرى ان الدولة ماهي الا حدث اجتماعي، ليس له أي سند قانوني، ففي جميع البلاد وفي مختلف العصور كان أكثر افراد الجماعة قوة سواء أمن الناحية المادية أم الدينية أم الاقتصادية هم الذين يفرضون ارادتهم على بقية افراد الجماعة، ولابد ان تكون الحال كذلك دائما.

فالدولة عند (ديجي) جماعة من الناس تنقسم على طبقة حاكمة واخرى محكومة، وتتميز الأولى بقدرتها على إصدار أوامر للمحكومين وتنفيذ هذه الأوامر بالقوة عند الاقتضاء. فالطبقة الحاكمة تختار القوة المادية وتستخدمها في حكم الجماعة وبذلك تسيطر قوة الاقوياء على ضعف الضعفاء.

١- ويلاحظ ان القوة عند (ديجي) ليست حتما القوة المادية للحكام، بل كل ما يتميز به الحاكم من قوة الشخصية أو قوة التأثير أو الحنكة السياسية أو النفوذ الديني أو الأدبي. انظر د.ثروت بدوي، المصدر السابق، ص١٤٧. د.محمد كامل ليلة، النظم السياسية، المصدر السابق، ص١١١.

المبحث الرابع
نظرية الأسرة

يرى أصحاب هذه النظرية ان اساس نشأة الدولة الأسرة، حيث أن العائلة كانت النواة الأولى للجماعات البدائية، ومن خلال تجمع عدة أسر تكونت العشيرة وعند تجمع عدد من العشائر ظهرت القبيلة وعندما استقر افراد القبيلة على بقعة محددة من الأرض ظهرت القرية، ولقد ادى تعدد القرى وتجمعها إلى ظهور المدينة ورافق قيام المدينة نشأة النظام السياسي أي نشأة الدولة.

ويقول (ارسطو) ان الدولة نظام طبيعي لا يعتمد في نشأته على عقد وانما يوجد وينمو طبقا لسنّة التطور والإرتقاء، ويرى ان دولة المدينة تتكون عن طريق ضم جماعات اصغر ترتكز بدورها على الجماعة المنزلية أو الاسرة[١].

تقدير نظرية الأسرة: وجهت انتقادات عديدة لهذه النظرية[٢] منها قيامها على افتراض غير صحيح وهو عد الاسرة الخلية الأولى في المجتمع، لأن الجماعة البشرية وجدت قبل وجود الاسرة، حيث ان الأفراد كانوا يعيشون حياة مشاعية، وكذلك انتقدت لتقريرها ان الدولة تطورت

١- انظر (برتراند رسل)، حكمة الغرب، ترجمة د.فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة، مطابع الرسالة، الكويت، ١٩٨٣، ص١٨٤.

٢- أنظر د.محمد كامل ليلة، المصدر السابق، ص١٠٤.

من اسرة إلى عشيرة ثم إلى قبيلة ثم إلى مدينة سياسية ثم إلى دولة، لأن هذا القول لايمكن ان يعمم على جميع الدول إذ وجدت دول قامت دون ان تمر بنظام المدينة السياسية، ومثال ذلك الدولة المصرية القديمة فضلا عما تقدم ان اهداف الدولة اوسع بكثير من اهداف الاسرة، إذ تنتهي مهمة الاسرة عند بلوغ الاطفال السن التي تمكنهم من الاعتماد على انفسهم واستقلالهم عن الاسرة، في حين ان مهمة الجماعة السياسية تبقى قائمة ولا تتعلق مهامها بمجرد إشباع حاجات جيل معين وانما تستمر على الرغم من تغير الأشخاص الذين يمثلونها.

ومن المآخذ على هذه النظرية تشبيهها السلطة السياسية للدولة بالسلطة الأبوية في الأسرة، وهذا التشبيه ليس صحيحا، لأن سلطة رب الاسرة شخصية بمعنى انها ترتبط به في حين ان السلطة السياسية في الدولة سلطة مجردة عن الاشخاص الذين تناط بهم، وهي دائمة على الرغم من زوال الاشخاص الذين يباشرونها، فضلا عن ان رب الأسرة ملزم برعاية اسرته ولا يستطيع ان يتنازل عن ذلك بينما لا يمكن القول ان الحكام مجبرون على مباشرة السلطة ولا يجوز لهم التنازل عن الاستمرار في مباشرتها.

المبحث الخامس
نظرية التطور التأريخي

يرى انصار هذه النظرية ان اساس نشأة الدولة لا يمكن ارجاعه إلى نظرية واحدة من النظريات السابقة، ولا لعامل واحد فقط، لأن أساس نشأة الدولة وظهورها يرجع إلى تطورات اجتماعية وعوامل مختلفة.

ومن اهم هذه العوامل الدين، القوة والإقتصاد ومن خلال تظافر هذه العوامل قامت الدولة، وساعد على ذلك أيضا ميل الإنسان الغريزي إلى العيش مع ابناء جنسه، فالدولة نتاج عوامل مختلفة تجمعت وتفاعلت على مر الزمن وتعاقب العصور وقد تختلف قوة تأثير هذه العوامل من دولة لأخرى تبعا لإختلاف ظروف الجماعات[1].

تقدير النظرية

تعد هذه النظرية اقرب النظريات إلى الصواب في تفسير نشأة الدولة، وقد لاقت قبولا واستحسانا لدى معظم الفقه، لأنها حاولت التوفيق بين جميع النظريات السابقة، ولم ترجع أساس نشأة الدولة إلى عامل بعينه، وانما اكدت على ان نشأة الدولة تختلف من بلد لآخر حسب الظروف التأريخية والإجتماعية والإقتصادية لكل بلد.

١- د.ثروت بدوي، النظم السياسية، مصدر سابق، ص١٤٦.

الفصل الثاني

الدولة وأركانها